الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٧
المعقودة يوم الأربعاء
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس : السيد خان (باكستان)

المحتويات

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

(ب) الأغذية والتنمية الزراعية (تابع)

(ج) السلع الأساسية (تابع)

(د) التنمية الثقافية (تابع)

(هـ) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

(و) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

(ز) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع)

(ح) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع)

(ط) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.27
14 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

94-82314

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/49/204-E/1994/90، A/49/205-E/1994/91، A/49/229، A/49/256، A/49/307، A/49/378، A/49/381، A/49/395، A/49/412-S/1994/1078، A/49/422-S/1994/1086، A/49/424 و Add.1، A/49/479، A/49/493-S/1994/1142، A/49/506، A/49/541 و A/49/542)

(أ) التجارة والتنمية (تابع) ((A/49/15 (vol.I and II)، (A/49/227 و Add.1 و Add.2، A/49/228 S/1994/827-، A/49/277 و A/49/363؛ A/C.2/49/9)

(ب) الأغذية والتنمية الزراعية (تابع) (A/49/438، A/49/507)

(ج) السلع الأساسية (تابع) (A/49/226، A/49/228-S/1994/827 و A/49/287-S/1994/894 و Corr.1)

(د) التنمية الثقافية (تابع) (A/49/159-E/1994/62 و Add.1 و 2)

(هـ) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع) (A/49/330)

(و) التعاون في مجال التنمية الصناعية (تابع) (A/49/347 و A/49/372)

(ز) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع) (A/49/37، A/49/272 و A/49/640)

(ح) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع) (A/49/572)

(ط) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (تابع) (A/49/287-S/1994/894 و Corr.1 و A/49/541)

١ - السيد نماكاندو (زامبيا): قال إن وفده يشارك مشاركة كاملة في الموقف الذي أعرب عنه ممثل الجزائر بالإنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والبيان الذي أدلى به ممثل تونس، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية.

٢ - وأضاف قائلا إن مفهوم التنمية المستدامة يشير إلى قدرة الاقتصادات الوطنية على الوفاء باحتياجات أساسية من قبيل الغذاء والمأوى والأمن والتنمية الثقافية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بسهولة من دون إسهامات كبيرة من جانب المجتمع الدولي في مجالات التنمية والتمويل ونقل التكنولوجيا. وأكبر العقبات التي تعترض سبيل التنمية المستدامة هي التقصير في توفير الموارد وليس نقص المعلومات أو سوء تطبيق السياسات.

٣ - ومضى يقول إن وفده يوافق على الأسباب التي ذكرها الأمين العام فيما يتعلق بعدم تقديم تقرير مستكمل عن القضاء على الفقر في الدورة الحالية. وينبغي أن يبين التقرير المقبل نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الوشيكين. ويمكن تحقيق ذلك بالتوفيق بين التوصيات وخطط العمل التي ستسفر عن هذين المؤتمرين العالميين.

(السيد نماكاندو، زامبيا)

٤ - واستطرد قائلا إن العديد من البلدان النامية، بما فيها زامبيا، تقوم بتنفيذ برامج تكييف هيكلي. وقد وضعت استراتيجيات وبرامج لمكافحة الفقر، ذات أهداف محددة جيدا على المديين القصير والطويل. وقد أعربت المؤسسات المالية الدولية عن اهتمامها بهذه الأنشطة وهي تشارك فيها. ومن ناحية أخرى، فالمؤسسات التي تملك الموارد المالية اللازمة لمعالجة المشكلة على نحو فعال لم تظهر حتى الآن التزاما كافيا ولم توف بوعودها وتبرعاتها المعلنة.

٥ - وواصل حديثه قائلا إن حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالعديد من البلدان الافريقية تتناقص. وفي زامبيا، يرجع التناقص في حصة الصناعة بدرجة رئيسية إلى حدوث انخفاض في إعادة الاستثمار. وقد تحسنت الحالة منذ بداية العقد، على الرغم من أن التكاليف الاجتماعية المتصلة بإعادة تشكيل الاقتصاد الزامبي كانت باهظة. وقد استفادت زامبيا من المساعدات الخارجية التي مكنتها من الصمود أمام الصدمات الناجمة عن الوصول بمؤشرات الاقتصاد الكلي إلى المستويات التي من شأنها أن تجتذب الاستثمار وتشجع التوسع الصناعي.

٦ - وأعرب عن ثناء وفده على منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لما قدمته من مساعدات إلى البلدان الافريقية في تنفيذ عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا. وينبغي أن تواصل المنظمة توسيع نطاق أنشطتها، لا سيما برامج دعمها للقطاع الخاص. والمساعدات التي تقدمها اليونيدو في مجالي تشجيع الاستثمار وتصنيع الريف جديرة بالثناء حقا. واليونيدو تشارك في خلق وظائف وفي تهيئة بيئة تفضي إلى الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية من الصناعة. ومن شأن الاستثمارات في الصناعة أن تساعد، على المدى الطويل، في خلق اقتصاد مستدام.

٧ - واختتم حديثه قائلا إن زامبيا تعتمد على سلعة أساسية رئيسية - وهي النحاس - لكسب إيراداتها من العملات الأجنبية. وقد أدت التذبذبات في أسعار النحاس إلى إحباط العديد من جهود بلده الإنمائية، وأعرب عن أمل وفده في أن يساعد إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية لافريقيا سيساعد الاقتصاد الزامبي على نحو أكثر فعالية مما استطاع فعله الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

٨ - السيد ناجي (غانا): قال إن أهمية التجارة بالنسبة للبلدان النامية كآلة نمو أمر مسلَّم به منذ زمن بعيد. وعلى الرغم من أن اختتام جولة أوروغواي بنجاح يُعد فاتحة لفترة من التوسع من جديد في التجارة العالمية، فإن العديد من الاقتصادات الافريقية مهدد بتآكل ما تتمتع به من هوامش تفضيلية بالنسبة لمعظم صادراتها الرئيسية، مما يترتب عليه انخفاض في إيراداتها من الصادرات. ويجب أن تشمل التدابير التعويضية في الاتفاق النهائي شبكة أمان للبلدان المعرضة لأن تصبح في وضع غير موات على المدى القصير.

(السيد ناجي، غانا)

٩ - وأضاف قائلا إن الحالة السائدة للسلع الأساسية تستدعي القلق وتتطلب إجراء دوليا. فالاتجاه النزولي لأسعار السلع الأساسية على المدى الطويل وضعف الروابط بين السلع الأساسية والقطاعات المحلية يولدان الحاجة إلى سياسات تنشئ روابط قوية في البرامج والاستراتيجيات الإنمائية. وذكر أن وفده يحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية في وضع ما يلزم من إطار داعم في مجال السياسات وتوفير المساعدات المالية والتقنية لتعزيز القدرة التنافسية وتعجيل التنويع في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية.

١٠ - واختتم حديثه قائلا إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سيتيح لقادة العالم فرصة فريدة لوضع استراتيجيات محددة للقضاء على الفقر في البلدان النامية. ويجب أن يشمل برنامج عمل مؤتمر القمة فروعا تتعلق بتوليد العمالة وتعزيز التكامل الاجتماعي. ومكافحة الفقر مسؤولية تتقاسمها جميع البلدان؛ فعلى جميع البلدان إذن أن تجعل من أولوياتها دعم الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الفقر.

١١ - السيد فالكارسيه (شيلي): قال إن نجاح اختتام جولة أوروغواي مهد الطريق لتحرير التجارة من أجل تعزيز التنمية ومن ثم إحداث تحسن كبير في الاقتصاد العالمي ككل. وأكد على أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف واضح مبني على القواعد، وحذر من أن عدم التقيد بالقواعد القائمة من شأنه أن يقوض جهود البلدان النامية في مجال تنمية الصادرات. وما ينطوي عليه الأمر هنا هو حسن نية البلدان الأعضاء وشرفها والإنصاف في العلاقات الدولية. وحث على التصديق الفوري على اتفاقات "الغات"، وبوجه خاص تصديق البلدان التي لاقتصاداتها أكبر أثر في الاقتصاد العالمي. ولا ينبغي أن يُنظر إلى قطاعات الصادرات في البلدان النامية التي تتزايد قدرتها على المنافسة باطراد على أنها خطر يهدد الاقتصادات الصناعية الكبرى.

١٢ - وأعرب عن ثقته في إمكانية التخفيف من مشاعر القلق من أن تكون نتيجة مفاوضات "الغات" باهظة التكلفة بالنسبة للاقتصادات النامية، لا سيما أثناء مرحلة التكيف الأولية، ورحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في هذا الصدد.

١٣ - وواصل حديثه قائلا إن قواعد السوق ومفهوم الميزة النسبية ينبغي أن تسود. ويقع على عاتق جميع البلدان مسؤولية كفالة أن تكون القرارات الوطنية في مجال السياسات الاقتصادية منسجمة مع البيئة الاقتصادية العالمية ودراسة ما يمكن أن يترتب على هذه القرارات من أثر على الصعيد العالمي. وليس ثمة على الإطلاق ما يُسوغ تقديم إعانات من أي نوع، بما في ذلك الإعانات الزراعية. فهذه الإعانات تؤثر تأثيرا شديدا على التنمية الزراعية في مختلف المناطق وتقوض المبادرات الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. فإنهاء هذه الإعانات على نفس الدرجة من الأهمية كاعتماد اتفاقات جديدة أو يفوقه أهمية.

(السيد فالكارسيه، شيلي)

١٤ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تطبق تدابير التكيف التي روجت لها بنشاط كبير في البلدان النامية على جميع البلدان دون تمييز. فلا بد من تعزيز الإنصاف في التجارة العالمية، وخاصة في وقت تتناقص فيه المساعدات الإنمائية الرسمية.

١٥ - وختم حديثه قائلا إن التحدي الذي تواجهه البلدان النامية في مواءمة احتياجاتها الإنمائية مع الاعتبارات البيئية يقتضي تيسير وصولها إلى التكنولوجيات النظيفة الجديدة. وبالمثل فإن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) له أهمية حاسمة.

١٦ - السيد ياداف (الهند): قال إن مشكلة الفقر تتطلب استراتيجية إنمائية تجمع الجهود الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي عام على جبهة واسعة ببرامج تُصمَّم لتلبية احتياجات فئات محددة من السكان. وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز بيئة اقتصادية دولية مواتية، ربما كانت هناك حاجة أيضا لنهج تختص بحالات محددة، رهنا بما إذا كان الفقر وعدم إدرار دخل يرجعان إلى تدني الإمكانيات الإنتاجية لمنطقة ما من حيث مواردها الطبيعية أو تعذر الوصول إليها جغرافيا، مما يحرمها من الخدمات الاجتماعية والفوائد الاقتصادية. فالاستراتيجية، لكي تكون كاملة، ينبغي أيضا أن تراعي احتياجات المجتمعات المحلية والمجموعات التي قد تكون قد حُرمت من حقوق وفوائد اجتماعية اقتصادية لأسباب تاريخية. ويتعين توجيه نفس القدر من الاهتمام نحو القضاء على قرون من عدم المساواة سببتها بعض أنماط سيطرة الذكور في المجتمع. وينبغي أن تأخذ الاستراتيجية في الاعتبار أيضا حقوق الطفل واحتياجات الشباب.

١٧ - وأضاف قائلا إن من الضروري الاعتراف بحق الفقراء في حياة كريمة وفي الغذاء والعمل والتعليم والصحة الجيدة والمأوى والتنمية. والحق في المعلومات حاسم أيضا في سياق استراتيجيات مكافحة الفقر. ولضمان جميع هذه الحقوق، من الضروري وضع برامج تضمن توفير قدر معين من العمالة لفقراء الريف والمتعلمين من شباب الريف والحضر العاطلين عن العمل. وثمة أيضا حاجة إلى برامج تلبي الاحتياجات التغذوية والتعليمية والصحية للمرأة والطفل علاوة على برامج جماهيرية تقودها المجتمعات المحلية في مجال محو الأمية. وينبغي إنشاء أسواق بديلة لتزويد الفقراء بوسائل ميسرة ومنخفضة التكلفة لتلبية احتياجاتهم اليومية.

١٨ - وواصل حديثه قائلا إن الهند بدأت تنفيذ برنامج واسع النطاق للعمالة الريفية وبرنامج للعمل الحر في الصناعات والمشاريع الصغيرة في المناطق الحضرية. ويوفر برنامج الخدمات المتكاملة لنماء الطفل خدمات للأطفال حتى سن السادسة وللحوامل والمرضعات من الأمهات. ويقوم نظام التوزيع العام بإيصال سلع أساسية لأكثر المناطق تخلفا والمناطق النائية من البلد. ووضعت خطة مبتكرة لتسهيل وصول المرأة الريفية إلى مواردها والسيطرة على هذه الموارد، ويجري تنفيذ هذه الخطة من خلال ٠٠٠ ١٢٠ مكتب بريد فرعي في المناطق الريفية من الهند.

(السيد ياداف، الهند)

١٩ - وأضاف قائلا إنه لا توجد نماذج قابلة للتطبيق عالميا في مجال التنمية. فأي نموذج ينبغي أن يصمم خصيصا ليلبي تصورات الفئات المستهدفة وأن يولد فيها إحساسا بملكيتها للبرامج التي اعتمدت. وينبغي أن يشارك السكان بوجه عام في تخطيط السياسات الإنمائية. ولتحقيق هذا الهدف، قامت الهند مؤخرا بتعديل دستورها بغية تفويض سلطات مالية وإدارية كبيرة إلى الهيئات المحلية على صعيدي القرى والبلدات.

٢٠ - ومن المهم أن تقوم بتنظيم الفقراء، وخاصة النساء، ومساندتهم هياكل ومؤسسات داعمة. وللمنظمات غير الحكومية دور حيوي لتضطلع به في هذا المجال.

٢١ - السيدة هومانوفاسكا (أوكرانيا): قالت إن البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال تتخذ خطوات لم يسبق لها مثيل لضمان انتقالها السريع إلى اقتصاد سوقي واندماجها في الاقتصاد العالمي. وستكون مرحلة هذا الانتقال أطول وأكثر تعقيدا مما كان متوقعا في السابق. وفي أوكرانيا تجري عمليات إعادة التشكيل الاقتصادي والتجديد الاجتماعي في فترة تميزت بالهبوط في الانتاج الصناعي، وبارتفاع معدلات التضخم وانعدام التنظيم في مجال الائتمان والتمويل، وأزمة مدفوعات حادة، ووضع استثماري حرج، وهبوط حاد في مستويات المعيشة.

٢٢ - ومضت تقول إن رئيس أوكرانيا أوجز استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية من شأنها تثبيت النظام النقدي للبلاد، ومن شأن هذه الاستراتيجية تهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق إصلاح نقدي شامل وادخال عملة وطنية جديدة هي الهريفينا. وهناك خطط لإجراء تغييرات مؤسسية جذرية أيضا أهمها إصلاح العلاقات المتعلقة بالممتلكات. وتركز اوكرانيا الاهتمام أيضا على إجراء اصلاحات جذرية في الأراضي.

٢٣ - وأضافت تقول إن السياسة الاقتصادية الخارجية لأوكرانيا ستركز على الانتقال إلى استراتيجية نشطة للتنمية الاقتصادية متجهة نحو التصدير ومستندة إلى تعزيز قدرة البلاد على التصدير في مجالات الاقتصاد ذات الأولوية واتخاذ تدابير لتحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية وإصلاح القواعد المؤسسية للأنشطة الاقتصادية الخارجية مثلما يطلب ذلك الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة (غات) ومنظمة التجارة العالمية وزيادة تطوير السياسة الاقتصادية الخارجية الإقليمية.

٢٤ - واستطردت تقول إنه لدى إجراء الاصلاحات الاقتصادية، سوف تستخدم أوكرانيا إلى أقصى مدى، قدرة اقتصادها الخاص. غير أنه في الوقت الحاضر، يعتمد نجاح هذه الاصلاحات إلى حد كبير، على المساعدة الخارجية. ثم أعربت عن امتنان وفدها للبلدان التي تفهمت الصعوبات التي تواجه أوكرانيا وتقدم الدعم اللازم لها.

(السيدة هومانوفاسكا، أوكرانيا)

٢٥ - ومضت تقول إن تقرير الأمين العام عن ادماج الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي (A/49/330) يعكس وعيا متزايدا بأن الانتقال إلى اقتصاد سوقي، يمثل عملية طويلة وشاقة تتطلب تقديم المساعدة من المجتمع الدولي بأكمله. وينبغي أن تقدم التقارير المقدمة في المستقبل معلومات أكثر تحديدا بشأن شكل وحجم المساعدة التي تقدم للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، كما ينبغي تقديم توصيات أساسية أكثر تحديدا بشأن أنشطة الأمم المتحدة في ذلك المجال في المستقبل. وبصفة خاصة ينبغي جعل برامج الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أكثر توجيها إلى البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال.

٢٦ - وقالت إنه بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية سيصبح نظام الغات/منظمة التجارة العالمية من أهم المؤسسات التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد ازدادت في هذا النظام المؤسسي الجديد، أهمية دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) الذي أصبح أكثر المحافل الدولية تمثيلا للمسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية. وينبغي أن يكون تقديم المساعدة للبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال نحو الاقتصاد السوقي، أحد المجالات الرئيسية لأنشطة المؤتمر. وأعربت عن أمل وفدها في أن تساهم أنشطة الغات/منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة وإنشاء نظام تجاري مفتوح وشفاف وأن توفر الفرص لزيادة سبل وصول صادرات البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال بما فيها أوكرانيا، إلى الأسواق العالمية.

٢٧ - وقالت ينبغي أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها الحالية المقررات اللازمة، لتوفير فرص جديدة لزيادة سبل وصول السلع والخدمات من بلدان أوروبا الشرقية إلى الأسواق العالمية، وينبغي أن تعكس هذه العناصر في قرار شامل عن قضايا التجارة الدولية يتم اعتماده في اللجنة الثانية.

٢٨ - السيد دزوندیف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن الجمعية العامة قد أكدت بحق في دورتها الثامنة والأربعين، أهمية اندماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال اندماجا كاملا في الاقتصاد العالمي. ويشير تقرير الأمين العام بشأن الموضوع بوضوح (A/49/330) إلى أن أداء هذه الاقتصادات لم يكن مرضيا. فقد برزت مشاكل ومعوقات جديدة ولم يظهر، سوى بضعة اقتصادات، أية علامات للانتعاش حتى الآن، بالرغم من أن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال تعمل لتحسين التعاون فيما بينها، ولا يزال التعاون على نطاق واسع وعريض مع المؤسسات والمنظمات الدولية والمالية ولا سيما مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أمرا حيويا.

٢٩ - ومضى يقول إن بلده، ظلت الحكومة والقطاعان العام والخاص تجهد لتحقيق نمو متجه نحو الأسواق وتنمية مستدامة. وتجري عملية الانتقال في ظل أوضاع مادية واجتماعية وسياسية تقييدية غير عادية. فقد تقلص بشدة أداء التجارة الخارجية والصادرات والواردات بسبب فقدان الأسواق التقليدية للأعضاء

(السيد دزونديف، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

السابقين في مجلس التعاضد الاقتصادي المتبادل وفرض الجزاءات على يوغوسلافيا وفرض الحظر على بلاده من جانب اليونان في شباط/فبراير ١٩٩٤.

٣٠ - وقال إن حكومته تقوم، بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بمتابعة برنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يشمل من جملة أمور، تكثيف الاصلاحات الاقتصادية وادخال اصلاحات اجتماعية. وإن نجاح العملية الانتقالية يتطلب توسيع التجارة الخارجية وزيادة التدفقات المالية إلى الداخل وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق وإزالة جميع أنواع الحواجز على التجارة. وإن التكامل الإقليمي والعالمي يجب أن يستمر على أساس مفهوم الترابط.

٣١ - السيد أبتسياوري (جورجيا): قال إن البند قيد النظر من أهم البنود على جدول أعمال اللجنة ويتيح الفرصة لمناقشة القضايا ذات الصلة في ضوء الواقع الاقتصادي والتحديات الاقتصادية الجديدة. وإن مسألة دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي ومسألة التجارة والتنمية تعتبران ذات أهمية خاصة لوفده الذي يعرب عن تقديره العميق لعمل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وأعرب عن تقديره للمساعدة التقنية الإنسانية التي تقدم لبلاده.

٣٢ - ومضى يقول إن عددا من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ومن بينها جورجيا، تواجه معوقات لم تكن متوقعة أبطأت من تنميتها واحتاجت بالتالي إلى دعم إضافي من المجتمع الدولي. ويعتبر الأداء الاقتصادي في جورجيا أقل من نظيره في البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقال من أعضاء رابطة الدول المستقلة وتتميز الحالة الاقتصادية الراهنة بالصناعات الضعيفة وبعدم كفاية امدادات الطاقة ونقص الأغذية وضعف النظام النقدي وارتفاع معدل البطالة.

٣٣ - وأضاف يقول إن الوثيقة A/49/330 تشير بحق إلى أن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال لم تحرز بعد النتائج المتوقعة. ويوافق وفده على أنه من الضروري تحديد وتعبئة موارد رسمية جديدة. ورحب بزيادة تعزيز التنسيق بين جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعمل بنشاط في جورجيا ينبغي أن يضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد. ولكن لا تنتوي جورجيا الاعتماد على المساعدة الخارجية فحسب: فقد بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج وطني شامل للانعاش الاقتصادي يركز على الاستثمار الخارجي وتنظيم النظام المصرفي وزيادة تحرير التجارة والتحول إلى القطاع الخاص ولا سيما في مجال الزراعة.

(السيد أبتسياوري، جورجيا)

٣٤ - وأردف يقول إن وفده يرحب بالختام الناجح لجولة أوروغواي ويعتقد بأن تحرير التجارة سيساهم مساهمة قوية في تحقيق الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية الدولية لمصلحة جميع أعضاء المجتمع الدولي. ويؤيد وفده اتخاذ قرار شامل بشأن التجارة الدولية يعكس احتياجات ومصالح البلدان الأكثر ضعفا ويولي أهمية خاصة لتحسين معدلات التبادل التجاري الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء، وتحرير النظم التجارية وخفض وإزالة التعريفات التمييزية والتدابير غير التعريفية.

٣٥ - السيد عبد الغني (قطر): قال إن الاقتصاد العالمي في حالة تطور مستمر وإن العالم يزداد ترابطا يوما بعد يوم. ولم يعد بإمكان أي بلد مهما بلغ من تقدم أن يكتفي ذاتيا. وقد اعترف مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والثلاثين، بأن تحرير التجارة أداة هامة لزيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين توزيع الموارد والنمو في جميع البلدان. وإن من واجب المجتمع الدولي أن يساعد جهود البلدان النامية في هذا المجال بتسهيل وصولها الى الأسواق وزيادة توفر الموارد المالية وتخفيف عبء الديون. ويعتبر اختتام جولة أوروغواي فاتحة عصر جديد في مجال تحرير التجارة والتعاون الاقتصادي الدولي وأبدى الأمل بأن تصدق جميع الدول على اتفاقات جولة أوروغواي حتى تصبح منظمة التجارة العالمية محفلا غير تمييزي يشرف على التجارة العالمية.

٣٦ - ومضى يقول إن قطر تؤمن إيمانا راسخا بحرية التجارة وبأن التجارة الدولية هي عامل أساسي في التنمية الاقتصادية وتساعد في المقابل في تضييق الفجوة بين البلدان النامية والأخرى متقدمة النمو. وتتحمل البلدان متقدمة النمو مسؤولية في مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بفتح أسواقها للسلع من هذه البلدان دون تقييد. كما يجب أن تزيد البلدان متقدمة النمو أيضا من تشجيعها للمشاريع الخاصة والاستثمار والصادرات. وتبين الاحصاءات أن تحرير التجارة يفيد جميع البلدان وأن هناك علاقة تكامل وليست علاقة تعارض بين مصالح البلدان متقدمة النمو ومصالح البلدان النامية فعلى سبيل المثال تستطيع البلدان مرتفعة الدخل شراء منتجات البلدان متقدمة النمو.

٣٧ - وأضاف يقول إنه بالرغم من الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي الدولي، فإن المشاكل التي تواجه البلدان النامية هي نفس المشاكل التي واجهتها في الثمانيات تقريبا. فخطط التنمية لم تحقق أهدافها واستشرت مشاكل الفقر والخلل في معدلات التبادل التجاري والديون الخارجية والمشاكل البيئية الخطيرة بالرغم من أن كثيرا من البلدان النامية قد أجرى تعديلات كبيرة من أجل تنشيط اقتصادها وتنويع وتصدير منتجاتها وتحسين امكانيات وصولها الى الأسواق. وقد أعلن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا في عام ١٩٩٤، أن المجتمع الدولي قد تراخى في تنفيذ التزاماته بمساعدة تلك البلدان في تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنمية قدراتها الوطنية وتطبيق سياسات السوق المفتوحة.

(السيد عبد الغني، قطر)

٣٨ - وأردف يقول إن من المحزن أن ثمة مجتمعات عديدة قد مزقتها الصراعات الأهلية التي أدت الى أعداد هائلة من اللاجئين عبر الحدود والأشخاص المشردين داخل بلدانهم. وقد أدت الحالة الى زيادة الفقر في بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة على السواء. كما أدت الهجرة من الريف الى الحضر الى وجود ملايين من البشر يعيشون في أوضاع محزنة تنعدم فيها الخدمات الأساسية. وما لم يتحقق النمو الاقتصادي والتنمية فلن يكون هناك سلم وأمن دوليان. ولذلك يتعين أن تعمل جميع البلدان معا لحل خلافاتها وتحقيق تنمية مستدامة من خلال التعاون الاقتصادي الدولي.

٣٩ - السيد ثاناراجاسنجام (ماليزيا): قال إن وفده يؤيد التصديق الفوري على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي من جانب البلدان الصناعية الرئيسية حتى لا يتأخر إنشاء منظمة التجارة العالمية. ويجب أن تتقيد البلدان بحزم بالتزامها بعدم إدخال قواعد أو اجراءات تعوق سبيل الوصول الكامل الى الأسواق.

٤٠ - ومضى يقول، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي، إنه لا ينبغي فرض المعايير البيئية على نحو تعسفي أو من جانب واحد سواء في التجارة أو في المجالات الأخرى للعلاقات المشتركة بين الدول، كما لا يتبقى أن تكون الاهتمامات البيئية ذريعة للنزعة الحمائية وإنما ينبغي أن تراعي المسؤوليات العادلة والمتباينة للبلدان النامية والمتقدمة النمو.

٤١ - وأردف يقول إنه ليس هناك ما يبرر ربط معايير العمل بالتجارة، لأن مثل هذا الربط قد يشكل نوعا جديدا من الحمائية كما إن قضايا العمل هي المجال الخاص لمنظمة العمل الدولية وليس لمنظمة التجارة العالمية، وأعرب عن ترحيب وفده بالمساهمة القيمة التي يقدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للبلدان النامية ولا سيما في مجال المفاوضات الخاصة بالسلع. وذكر أنه ينبغي تعزيز دور الأونكتاد لمساعدة دمج البلدان النامية في النظام التجاري متعدد الأطراف وتعزيز القدرات الوطنية في مجال التجارة والتنمية.

٤٢ - وقال إن ماليزيا تعارض باستمرار النزعة الحمائية وتؤيد تحرير التجارة. ولهذا فهي ترحب بالجهود الاقليمية التي ترمي الى تشجيع التجارة. وبالرغم من أن ماليزيا تعارض التكتلات التجارية فإنها تعتقد أن منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تتمشى مع الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية (غات) ولن تكون حاجزا أمام بلدان العالم الثالث.

٤٣ - واستطرد يقول إن اليونيدو بدأت بحق في إعادة تقييم أولوياتها وتعزيز قدراتها المؤسسية. وينبغي لها أن تولى اهتماما أساسيا لإيجاد بيئة صالحة للتنمية الصناعية المستدامة، وأن تركز على تعزيز القدرة التنافسية الدولية بحفز مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا، كما ينبغي أن تركز اليونيدو أيضا على تنمية الموارد البشرية وخدمات الدعم الصناعي الكفؤة والروابط الفعالة من خلال توسيع الصناعات متوسطة وصغيرة الحجم.

(السيد ثاناراجاسنجام، ماليزيا)

٤٤ - وقال إنه ينبغي تعزيز القاعدة التكنولوجية لكثير من البلدان النامية من خلال برنامج فعال لبناء القدرات وبرامج التدريب المتخصص والزمالات وأنشطة البحث والتطوير. وينبغي أن تتجه هذه الجهود الى بناء القدرات والخبرات المحلية. وينبغي أن تساعد اليونيدو في تسهيل تلك العملية في مجالات تحديد المصادر وتطوير التعاون الدولي فيما بين كيانات القطاع الخاص.

٤٥ - وأضاف يقول إنه ينبغي للجهود الهادفة الى تنمية الموارد البشرية من أجل الصناعة أن تشمل، تدريب العمال ذوي المهارات العالية وتنمية القدرات في الأنشطة المتخصصة تمشيا مع مستوى التنمية الصناعية للبلد المعني. ويعتبر التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات التعليمية والمنشآت الصناعية والتعليمية المتقدمة في البلدان متقدمة النمو أمرا أساسيا.

٤٦ - وقال إن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، أكدت الدور الرئيسي الذي تقوم به الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي في معالجة المشاكل المتعلقة بتوفير السكن الملائم والمستدام للجميع، وإن عملية التحضر السريع وزيادة الحراك السكاني تفرض تحديات كبيرة للمستوطنات البشرية وأن من الضروري وضع خطط ابتكارية أكثر تراعي النظم الايكولوجية المحلية.

٤٧ - السيد مونغ (ميانمار): قال إن أية محاولة لاستعمال الأغذية كأداة للضغط السياسي والاقتصادي هي عمل مقيت، وإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على تعزيز التعاون الذي يمكن أن يرسي الأساس من أجل الأمن الغذائي المستدام، وبخاصة في البلدان النامية.

٤٨ - وعلى الرغم من نتيجة جولة أوروغواي الناجحة، لا يزال هناك الكثير مما يتوجب فعله لتحسين التجارة العالمية. فتلك الجولة لم تأخذ مصالح البلدان النامية في الاعتبار تماما؛ أذ أنه نتيجة للنزعة الحمائية لا تزال هذه البلدان تواجه منافسة تجارية شرسة معقدة.

٤٩ - وأعرب عن ترحيبه بالمؤتمر العالمي الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي سيقدم فرصة لمعالجة مشاكل المدن والمستوطنات الريفية بطريقة شاملة.

٥٠ - وأردف قائلا إنه بالنظر الى اعتقاد وفده بأن القضاء على الفقر في العالم وتحسين مستويات المعيشة لملايين الناس في جميع أرجاء العالم يشكلان أحد أهم الأهداف للسياسات الانمائية، فإن وفده يؤيد دعوة مجموعة الـ ٧٧ الى استئناف الحوار بين الشمال والجنوب. فالحوار البناء القائم على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة إنما يعزز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية.

(السيد مونغ، ميانمار)

٥١ - وفي عام ١٩٨٨، شرعت حكومة ميانمار في عدد من تدابير الإصلاح الاقتصادي الأساسية بما في ذلك تحرير التجارة، وتعزيز دور القطاعين التعاوني والخاص، وإصدار قانون الاستثمار الأجنبي لاتحاد ميانمار. وقد أسفرت هذه التدابير عن نمو اقتصادي بمعدلات بلغت ١٠ في المائة في الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣ و ٥,٨ في المائة في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤.

٥٢ - السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا): تكلم أيضا باسم كوستاريكا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وبنما، فقال إن هذه البلدان قد أنشأت مع بليز حلف التنمية المستدامة لأمريكا الوسطى. وتقدم هذه البادرة إطارا للسياسات والبرامج والأنشطة القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي تشكل تحولا في نمط التنمية في المنطقة. كما تراعي الظروف الخاصة لأمريكا الوسطى، التي خلقت أحوالا مؤاتية للاستثمارات الخاصة، وركزت الانفاق العام على تدابير مكافحة الفقر، ونفذت برامج التكيف الاقتصادي، ومع ذلك فهي لا تزال تواجه مشاكل اجتماعية ضخمة تهدد استقرارها.

٥٣ - وأضاف قائلا إن التزام بلدان أمريكا الوسطى بالتنمية المستدامة إنما ينسجم مع الالتزامات المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١. فجميع بلدان المنطقة مصممة على ضمان الاحترام للحياة بجميع أشكالها، وتعزيز السلام الدائم، وإقامة الديمقراطية على المشاركة، واحترام حقوق الإنسان، والتكامل الاقتصادي. وفي وسع المجتمع الدولي أن يساهم في التنمية المستدامة في المنطقة في خلال آليات التعاون المبتكرة، ويجب عليه أن يفعل ذلك. فقد دعي أعضاء المجتمع الدولي في اجتماع عقده مؤخرا رؤساء دول المنطقة الى أن يصبحوا أعضاء في الحلف.

٥٤ - والدول الأعضاء، بانضمامها الى الحلف، ستساعد في بلوغ أهداف ضمان السلم والتنمية في المنطقة في إطار جدول أعمال القرن ٢١. كما أنها ستساعد في حماية التنوع البيولوجي في المنطقة، وتعزيز التنمية، ونقل التكنولوجيات النظيفة، وتشجيع السياحة الإيكولوجية المستدامة. وفي وسعها أيضا أن تساعد في التقليل من تلوث البيئة، ووقف إزالة الغابات، وتعزيز أنشطة الحراجة المنتجة، واستحداث منتجات بيئية جديدة.

٥٥ - السيد آخا (بيرو): قال إن المؤتمر العالمي الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ينبغي أن يكمل المؤتمرين العالميين الآخرين الوثيقي الصلة، اللذين سيعقدان في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥. ولضمان نجاح هذا المؤتمر، ينبغي عقد دورة ثالثة للجنة التحضيرية في نيويورك في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ١٩٩٦.

(السيد آخا، بيرو)

٥٦ - وأعرب عن ترحيبه بإنشاء اللجان الوطنية، التي تضم منظمات غير حكومية. وأردف قائلا إن مما له أهمية خاصة الاجتماعات والحلقات الدراسية الإقليمية المتعلقة بمواضيع، مثل تمويل المدن والتنمية الحضرية؛ كما سيكون من المفيد للغاية بالنسبة لوكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى أن تشترك في العملية التحضيرية.

٥٧ - وأعرب عن قلقه لعدم تكافؤ العملية التحضيرية مع الحجم المطلوب، وحث على تخصيص ٨٠ في المائة من جميع هذه الأموال للبرامج الوطنية.

٥٨ - وأضاف قائلا إن الجهود المبذولة خلال العملية التحضيرية ينبغي أن ترسي الأساس من أجل اعتماد سياسات واستراتيجيات قطاعية وعبر قطاعية أكثر كفاءة، تربط بين إدارة المستوطنات البشرية والبرامج والنماذج الوطنية الاجتماعية ـ الاقتصادية وتحدد مستوى الاستثمار المطلوب لإقامة آليات مستدامة مجدية بقصد تطبيقها في الصعيد الوطني والمحلي والمجتمعات المحلية. ولضمان نجاح العملية التحضيرية، ينبغي أن يكون نشر المعلومات عن الموئل الثاني أوسع نطاقا، وبلغة بسيطة موجزة.

٥٩ - السيد بشير (السودان): أشار، استنادا الى تقرير الأمين العام عن الموئل الثاني (A/49/272)، الى أن ٤٥ في المائة من سكان افريقيا سيعيشون في المدن بحلول عام ٢٠٢٠، في حين سيعيش الذين يبقون في الريف في أحوال بدائية جدا. وأردف قائلا إن هذا هو الحال في السودان بكل تأكيد، حيث ترك ملايين الناس الأرياف كيف يعيشوا في أحياء عشوائية حول المدن في ظروف مريعة محفوفة بالأخطار، تهدد بنية البلد الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك وضعت الحكومة خططا لتوفير الخدمات للأرياف بقصد وقف هذا النزوح الى المدن وتحويل الأحياء العشوائية الى أماكن تليق بالمعيشة. وقد بدأ تنفيذ هذه الخطط بشق الطرق وإنشاء الخدمات. ومن ثم شجع الناس على العيش في المستوطنات الجديدة. وقد لاقت هذه الخطط بعض المعارضة المحدودة في حي شعبي من العاصمة، الأمر الذي جعلته الأوساط الغربية قضية سياسية، متجاهلة النية النبيلة الكامنة ورائها. بيد أن جهود الحكومة السودانية في مجال المستوطنات البشرية لا تبذل في الفراغ، بل هي جزء من عملية مستمرة تقوم على رغبة الحكومة في توفير السكن المناسب والظروف المعيشية اللائقة، على النحو الذي تدعو اليه الأمم المتحدة.

٦٠ - وأضاف قائلا إن التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتأثر تأثرا سيئا باعتمادها على عدد محدود من السلع، لا تستطيع التحكم في أسعارها الهابطة باستمرار. ونتيجة لذلك، حاولت بلدان نامية كثيرة تصدير سلع مصنعة غالية وكذلك تنويع صادراتها للتقليل من اعتمادها على السلع. وعلى ضوء نتيجة جولة أوروغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، إنما يدعو وفده الى دعم صادرات البلدان النامية وفتح الأسواق العالمية أمام بضائعها المصنعة.

(السيد بشير، السودان)

٦١ - فالفقر، إلى جانب الجوع والمرض هو أحد أكبر أعداء الإنسان. وقد أعدت الحكومة السودانية خطة شاملة لمكافحة الفقر عن طريق رفع مستوى المعيشة في الأرياف من خلال خطط إنمائية اقتصادية واجتماعية، مع مشاريع مماثلة موجهة الى السكان الحضر الفقراء. وكان لا بد من استعمال الزكاة الإسلامية لتوليد الموارد وتوزيعها على الفقراء والمعوزين والأرامل واليتامى. وبالإضافة الى هذا، أنشأت الدولة صندوق إغاثة من أجل أفقر قطاعات المجتمع. والمقصود بهذا الصندوق، الذي تبلغ ميزانيته ٦ بلايين جنيه سوداني، دعم سلع الاستهلاك الأساسية. كما قدمت تدابير أخرى الدعم للصناعات المنزلية لتمكين الفقراء من المشاركة في حياة البلد الاقتصادية. وأخيرا، أنشئ مصرف ادخار اجتماعي بلغت موارده ٣ بلايين جنيه سوداني. وقد أحدثت كل هذه البرامج فرقا محسوسا في حياة الكثيرين من الفقراء في البلد.

٦٢ - ونظرا لتداخل النظم الاقتصادية في العالم، كان التعاون الاقتصادي الدولي جوهريا لحل الموقف الاقتصادي الراهن الذي تزداد فيه البلدان الغنية غنى والبلدان الفقيرة فقرا. وقد أسفرت جهود الحكومة السودانية لمكافحة الفقر عن نتائج إيجابية، بيد أنه لا يمكنها بلوغ أهدافها بدون مساعدة وتعاون دوليين.

٦٣ - السيدة كلاين لومانغ توبينغ (سورينام): قالت إن الهدف الرئيسي من التعاون الدولي هو تعزيز التنمية المستدامة وضمان أن يكون الإنسان مركز هذه التنمية، مع التأكيد بشدة على النمو الاقتصادي المنصف وعلى حماية البيئة. ففي بلدان الجنوب، وسورينام أحدها، تعيش الأكثرية الكبرى من السكان في حاجة ماسة الى تحسين الحماية الاجتماعية. وأضعف هذه الجماعات ـ وهي الأطفال والنساء والمسنون والمعوقون ـ هي التي تدفع أعلى ثمن من جراء السياسات الاقتصادية القصيرة النظر والأخطاء السياسية والحروب والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

٦٤ - وفي تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء الصغيرة (A/49/424)، أدرجت سورينام بين صافي المساهمين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أنه تبين بالحساب أن الدخل الفردي فيها هو أكثر من ٠٠٠ ٣ دولار. بيد أن التضخم في البلد ارتفع الى درجة أصبح فيها الدخل الفردي الفعلي في عام ١٩٩٣، استنادا الى أرقام البنك الدولي، ٢١٠ ١ دولارات. وقد عدل معدل الصرف الرسمي على أساس أكثر واقعية، وسورينام تتطلع الآن الى عمليتها لإعادة التصنيف في وقت قريب والى برامج الإعانات الناجمة عنها.

٦٥ - وأضافت قائلة إن أكثر الأهداف الإنمائية أهمية هو القضاء على الفقر، وإلغاء الديون الخارجية أو تخفيضها، وإدخال تعديلات أساسية على سياسات التكيف الهيكلي. بيد أنه لا ينبغي إهمال البعد الثقافي للتنمية. وأعربت عن ترحيب وفدها بتقرير المدير العام لليونيسكو عن العقد العالمي للتنمية الثقافية (A/49/159-E/1994/62) وبتقرير الأمين العام عن المرأة في التنمية (A/49/378). وأردفت قائلة إن الشراكة الحقيقية بين الرجل والمرأة هي وحدها التي ستؤدي الى التنمية المستدامة، مع سلم وانسجام وكرامة للجميع.

٦٦ - السيد كايالار (اليونيدو): رد على أسئلة وملاحظات الوفود، فقال إن اليونيدو تقدر إدراك أهمية التصنيع بالنسبة للتنمية المستدامة والدعم الذي أبدي لدور الوكالة. فالتصنيع هو أداة أساسية لتعزيز النمو والتنمية والتعجيل بهما، كما إن مناخ الاستثمار المناسب ومبادرة القطاع الخاص جوهريان لإيجاد العمالة المنتجة. وأعرب عن ترحيبه بالدعم الذي لقيته أنشطة اليونيدو في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وتحسين معايير الانتاج ومهارات اليد العاملة، والمساعدة في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وأردف قائلا إنه عقدت جلسة إعلامية تلبية لطلب المزيد من المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا.

٦٧ - وردا على سؤال وجهته النمسا، قال إن مجلس التنمية الصناعية قد اتخذ عددا من المقررات الهامة في دورته المعقودة مؤخرا، التي عالجت، في جملة أمور، البيئة، والطاقة، والتنمية المستدامة، وإدماج المرأة في التنمية الصناعية، والتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية، وتنمية القطاع الخاص والتحويل الى القطاع الخاص، وهيكل الوكالة التنظيمي وملاك موظفيها. وأردف قائلا إن المجلس قد ألغى فعلا منصب نائب المدير العام بقصد التخفيض من حجم البيروقراطية في الوكالة.

٦٨ - وأضاف قائلا إنه من المناسب بوجه خاص التداول بشأن أهمية الصناعة بالنسبة للتنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي، في وقت ينهمك فيه الأمين العام والدول الأعضاء في صياغة خطة من أجل التنمية. وأعرب عن استعداد اليونيدو للتعاون في هذه الجهود بأي شكل.

٦٩ - السيد كراسوفسكي (المدير المساعد في إدارة تنسيق السياسة والتنمية المستدامة): أعرب عن امتنانه للإرشاد الذي قدمته الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسنة الدولية للقضاء على الفقر. وأردف قائلا إن مدخلات المشاورات التي جرت مع الحكومات، والمذكورة في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام (A/49/572)، سترد عن طريق اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة، ومن خلال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة؛ وإنه في وسع الدول الأعضاء تقديم التعليقات كتابيا إن رغبت في ذلك؛ وإن الفريق العامل المخصص المذكور في الفقرة ١٣ هو هيئة مشتركة بين الإدارات أنشأه الأمين العام.

٧٠ - وسيوضع الجدول الزمني لبرنامج السنة الدولية المذكورة من خلال هذه المشاورات، ويقدم أول مشروع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة حزيران/يونيه ١٩٩٥، وهو هيئة التنسيق للسنة الدولية المذكورة. كما سيقدم النص المنقح الى اللجنة الثانية كي تنظر فيه خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

٧١ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام يعتبر تقريرا مرحليا؛ لذا ينبغي النظر الى اقتضابه على أنه إشارة الى الاهتمام الذي أولته إياه الأمانة العامة. وهناك أيضا عدد من المبادرات الأخرى قيد التنفيذ للقضاء على الفقر. كما أن ضم جميع الأعمال المضطلع بها بشأن الفقر في كل متماسك هو مهمة كبرى، تصبح أسهل بمجرد ظهور إطار للسياسات متفق عليه في مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

٧٢ - السيد دوراس (اليونان): تكلم ممارسا حقه في الرد، فقال إن ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد استعمل في بيانه الذي ألقاه في إطار البند ٨٨ (هـ) من جدول الأعمال تسمية غير صحيحة لذلك البلد بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣)؛ وإنه لن يقدم أي وصف مفصل للأسباب التي دعت اليونان الى فرض حصار اقتصادي على ذاك البلد، بالنظر الى بحث هذا الموضوع في محافل أخرى.

٧٣ - السيد جونديف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): تكلم ممارسا حقه في الرد، فقال إن ممثل اليونان قد أخطأ في تفسير قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣). فما من قرار للأمم المتحدة يلزم بلده بعدم استعمال كلمة "مقدونيا". وأردف قائلا إن بلده الحبيس في البر يحرم من حقه في الوصول الى البحر، وإنه سيكون في رفع الحظر نفع اقتصادي متبادل لكلا البلدين.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠